

محمد أحمد الخولي

أستاذ جامعي في قسم الرياضيات والإحصاء في كلية العلوم الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

مقدمة

تُعدّ عملية تقييم بيانات التركيب العمري والنوعي وتحديد مدى جودتها من العوامل المهمة التي تساعد أي دولة في رسم الخطط والسياسات السكانية المستقبلية؛ وذلك من خلال إجراء التقديرات والإسقاطات السكانية على أساس سليم. ومن بين الدول المهتمة بهذه العملية، دولة الإمارات العربية المتحدة. ومع تزايد اهتمام الدول بالإحصاءات الديموغرافية؛ أصبحت بيانات العمر والنوع من المتغيرات الأساسية لوصف التركيبة السكانية، وللقيام بالتخطيط بغية توفير كافة الخدمات الأساسية^[1].

وتأتي الحاجة إلى ضرورة تقييم الإحصاءات الديموغرافية من تعرض إحصاءات السكان -التي يجري الحصول عليها من التعدادات أو من التسجيل الحيوي أو من الوسائل الأخرى- لكثير من الأخطاء. وكثيراً ما ترتبط تلك الأخطاء بالمعوقات التي تواجه دقة التسجيل في المنطقة محل الاهتمام، وبالداساليب المستخدمة في جمع البيانات، وكذلك بكفاءة الطرق التي المطبقة. ويتوقف تقييم حجم الأخطاء التي تتعرض لها بيانات السكان العمري والنوعي، على مجالات استخدام هذه البيانات؛ خصوصاً منها تلك التي تتطلب بيانات دقيقة جداً، كما هي الحال عند اتخاذ القرارات بشأن مشكلة ما أو رسم خطط تتوقف عليها سياسات الحكومات. وإلى وقت قريب جداً، كانت الحكومات تولي اهتماماً ضعيفاً لتقييم دقة الإحصاءات الديموغرافية، في حين أنها أصبحت الآن تدرك بصورة أوسع، أنه لا غنى عن وجود برامج ملائمة لفحص دقة الإحصاءات الأساسية للسكان؛ بغية الاعتماد على موثوقيتها في التنبؤ والتخطيط، خصوصاً عند إجراء تقديرات السكان^[2].

ومن هذا المنطلق، كان توفر بيانات شاملة ودقيقة عن التركيب العمري والنوعي في إمارة أبوظبي بدولة الإمارات، في جميع أماكن إقامة السكان؛ ضرورة ملحّة تسهم في عمليات التخطيط، وتقدير احتياجات السكان ومتطلباتهم من السلع والخدمات وكافة مقومات الحياة الأساسية والكمالية أيضاً، يحقق الاستغلال الأمثل لموارد الدولة بصورة صحيحة. فالتوزيع العمري والنوعي للسكان له أهميته لدى مخططي البرامج السكانية والتنموية داخل الدولة في دراسة تغيرات السكان وخصائصهم، سواء منها التعليمية أو الصحية أو الزواجية أو الاجتماعية. كما لهذا التوزيع أهميته في دراسة تغيرات الخصوبة عند المرأة في سنوات الإنجاب، وحساب معدلات الخصوبة والوفيات، وبعض المؤشرات السكانية؛ وفي دراسة حجم قوة العمل والإنتاج داخل المجتمع. وإضافة إلى ذلك، يعد التوزيع العمري والنوعي للسكان ركيزة أساسية عند رسم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بهدف الاستفادة الكاملة من الموارد المتاحة في ضوء الإمكانيات البشرية المتوفرة^[3].

لذا تسعى الدراسة إلى تحليل بيانات التركيب العمري والنوعي لسكان إمارة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة وتقييمها، استناداً إلى نتائج تعداد السكان لعام 2005. كما تحاول هذه الدراسة تقييم جودة البيانات الحالية؛ ومدى إمكانية الاسترشاد بها مستقبلاً عند وضع المخطط والإستراتيجيات التي تستهدف معالجة ذواحي المقصور في عمليات الحصر والتسجيل الحيوي لسكان إمارة أبوظبي عند إجراء التعدادات السكانية القادمة. ويعدّ التعداد العام لسكان إمارة أبوظبي عام 2005، من أهم المصادر التي اعتمد عليها الباحث لجمع البيانات والتحليل الديموغرافي وتقييم جودة بيانات التركيب العمري والنوعي، لكونه آخر التعدادات المنشورة نتائجها خلال فترة إجراء الدراسة.

تتطلب تلبية احتياجات السكان ومطالبهم في جميع المجالات داخل إمارة أبوظبي الاعتماد على بيانات دقيقة في ما يخص أعداد السكان بحسب العمر والنوع. وذلك حتى يكون وضع السياسات والتخطيط واتخاذ القرارات الملزمة في المستقبل صحيحاً وواقعيًا.

وتتوقف دقة عملية جمع بيانات التعداد العام للسكان في إمارة أبوظبي على دقة تسجيل العدّادين، وعلى مدى وعي العنصر البشري المدلي بالبيانات، إضافة إلى تأثيرها بعادات وتقاليدها بعض المناطق النائية في إمارة أبوظبي التي ترفض الإفصاح عن أي بيانات تخصّ الإناث. وتشوب البيانات الخاصة بالعمر والنوع العديد من الأخطاء في بعض الأحيان نتيجة عدة عوامل اجتماعية وثقافية مثل الأمية، وانخفاض المستوى التعليمي في تلك المناطق؛ وهو ما يؤثر في رصد وتسجيل البيانات والمؤشرات السكانية بصورة صحيحة. ونتيجة لذلك، تصبح التقديرات المستقبلية للسكان غير دقيقة؛ إذ أنّها تعتمد بصورة أساسية على دقة بيانات التوزيع العمري والنوعي للسكان وجودتها، مما يؤثر في نجاح سياسات التخطيط المعتمدة على تلك البيانات.

وتتفاوت هذه الأخطاء من منطقة إلى أخرى داخل إمارة أبوظبي؛ بحسب وعي السكان بأهمية النظم الإحصائية، وأساليب جمع البيانات، ومدى تبني سياسات وطرق لنشر الوعي بين المواطنين والأفراد المقيمين داخل الإمارة بأهمية الدقة في الإداء بالبيانات الصحيحة التي تساهم في التخطيط لتلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم. ويمكن تصنيف الأخطاء التي يتعرض لها التعداد العام للسكان في أي دولة إلى نوعين كالتالي:

أخطاء المشمول Coverage Errors: وهي ترجع إلى قصور في العدّ أو تكرار فيه، أو إلى عيوب في المراحل الإدارية. خاصة للفتات الخاصة مثل البدو والمقيمين في الجزر والمناطق النائية لإمارة أبوظبي، مما يؤثر على عملية المشمول النسبي لعملية العد من مختلف فئات العمر.

أخطاء المحتوى أو المضمون Content Errors: وهي ترجع إلى أخطاء الإجابة ببيانات غير صحيحة، مثل الإبلاغ الخاطئ عن العمر، أو تجاهل الإدلاء ببيانات صحيحة، أو إغفال العدد الحقيقي للإبناث داخل الأسرة، أو عدم وعي المواطنين بالأسئلة نتيجة خطأ العدادين القائمين بجمع البيانات في توجيه الأسئلة بدقة وسهولة، أو قلة تدريبهم. علاوة على ذلك قد يكون هناك أخطاء في عمليات تفريغ البيانات وتصنيفها وتقسيماتها المختلفة.

□

□

□

[للقراءة والمطلاع .. اضغط هنا](#)

□

□

[المصدر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات](#)

□

الأفكار الواردة في الأوراق والمداخلات والتعليقات لا تعبر عن رأي الموقع وإنما عن رأي أصحابها

□